الأنباء
الجمعة 25 يناير 2013

كاميرون من دافوس: بريطانيا قد لا تنضم أبداً إلى منطقة اليورو

دافوس ـ كونا ـ د.ب.أ: قال رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون في دافوس إنه من المستبعد على الإطلاق أن تصبح بريطانيا عضوا في منطقة اليورو.

جاء ذلك بعد يوم من كلمة رئيسية له حددت مستقبل بلاده في الاتحاد الأوروبي.

وقال كاميرون إن الخطوات تجاه مركزية السياسات المصرفية والمالية في الاتحاد الأوروبي لها تداعيات على دول مثل بريطانيا «التي ليست عضوا في منطقة اليورو وبصراحة قد لا تنضم أبدا» كما دافع عن خططه لإجراء استفتاء في بريطانيا على عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي قائلا إن «ذلك ليس إدارة ظهورنا لأوروبا، على العكس تماما، إنه يتعلق بكيفية التدليل على وجود أوروبا أكثر تنافسية وأكثر انفتاحا وأكثر مرونة، وكيفية أن نؤمن وضع الاتحاد الأوروبي في إطار ذلك».

هذا، وقد حث قادة ايطاليا وهولندا وايرلندا وبريطانيا على البقاء في الاتحاد الاوروبي غداة الخطاب المثير للجدل الذي القاه رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد كاميرون حول اوروبا.

وحذر رئيس الوزراء الهولندي مارك روت بريطانيا من المصير الذي ينتظرها لو قررت الانسحاب من الاتحاد الاوروبي. وخلال نقاش الى جانب نظرائه الاوروبيين قال مارك روت ان «المملكة المتحدة خارج الاتحاد الاوروبي لن تكون سوى جزيرة في مكان ما وسط المحيط الاطلسي بين الولايات المتحدة واوروبا» دون تواصل مع هذه المنطقة او تلك من العالم. من جانبه، قال رئيس الوزراء الايرلندي اندا كيني «مهما كان الامر، ارغب في ان تظل بريطانيا تحتل موقعا مركزيا في الاتحاد الاوروبي».

وشدد اندا كيني ايضا على ان خمس سنوات، وهي المهلة المحددة لاجراء استفتاء في بريطانيا حول الاستمرار في عضوية الاتحاد الاوروبي ام لا، «مهلة طويلة جدا» سياسيا مؤكدا ان «ما تحتاجونه الان هو الوضوح».

من جانبه، اكد نظيره الايطالي ماريو مونتي انه واثق من القرار الذي سيتخذه البريطانيون نظرا للثمن الذي قد يدفعه اقتصادهم اذا انسحبوا من الاتحاد الاوروبي.

واضاف مونتي «اظن انه عندما يحين الوقت سيقول الشعب البريطاني «نعم» لانهم اذا قالوا «لا»... سيتعين عليهم الانسحاب من السوق الموحدة».

وقد وعد كاميرون الاربعاء في لندن، نزولا عند ضغط الاوساط المناهضة لاوربا، بتنظيم استفتاء نهاية 2017 حول بقاء المملكة المتحدة في اتحاد اوروبي يكون ربما قد خضع الى اصلاح في مبادرة اثارت استياء شركائه الاوروبيين.

ديڤيد كاميرون متحدثا في دافوس

دافوس تحول إلى تجمع عالمي لمناقشة الأوضاع العالمية المختلفة

منتدى دافوس تحوّل إلى تجمع عالمي رغم تباين آراء المشاركين

تجمع عالمي

ربما لم يدر بخلد استاذ علم الاقتصاد الالماني كلاوس شواب ذاته ان دعوته عام 1971 لـ444 عالما من خبراء الاقتصاد الاوروبيين الى منتجع دافوس في شرقي سويسرا لنقاش اكاديمي بحت ستتواصل سنويا ليتحول الى ملتقى لـ2500 من كبار صناع القرار السياسي والاقتصادي في العالم.

وقد أعرب شواب المتخصص في علم سياسات الشركات عند افتتاحه اولى جلسات المنتدى عن قناعته بـ «ضرورة جمع كبار علماء الاقتصاد في اوروبا لقناعته بضرورة استعراض التطورات التي يشهدها علم ادارة الاعمال» لكنه وربما دون ان يدري قد وضع حجر الاساس لتجمع عالمي فريد من نوعه اختلفت الآراء حوله.

ولا يختلف اثنان على ان عبقرية بروفيسور كلاوس شواب هي من احد اهم اسباب استمرار هذا المنتدى بغض النظر عن تباين وجهات النظر بين مؤيديه ومعارضيه اذ تمكن من الحصول على غطاء سياسي مكثف لنشاط مدعوم من الاقتصاد الخاص ونجح في اجتذاب مختلف الاطياف والاطراف اليه وجعل منتداه حديث العالم حتى وان اختلفت الآراء حوله.

ويعتمد المنتدى في تمويله على اعضائه الالف من كبريات الشركات المتعددة الجنسيات تسدد كل منها اشتراكا سنويا لا يقل عن 28 الف يورو الى جانب 12 الفا اخرى اذا رغبت احدى تلك الشركات في حضور فعاليات منتداه السنوي في (دافوس) وفق دليل (بيغمان) للمؤسسات الدولية الذي وثق مراحل تطور ونمو المنتدى.

لكن هذا الحشد من كبريات الشركات والمؤسسات العالمية لا تلقى جميعها قبولا لدى الرأي العام لاسيما من المنظمات غير الحكومية المعنية بالعلاقة بين قطاع الاعمال الخاص واحترام حقوق الانسان اذ من بين «مؤسسات دافوس» من كانت لها يد في الازمة المالية والاقتصادية العالمية التي تعصف بالعالم منذ خمسة أعوام.

ويسوق ممثلو تلك المنظمات غير الحكومية دليلا على ذلك بأن بنك الاستثمار الأميركي المعروف (ليمان براذرز) احد اسباب الازمة قبل ان يشهر افلاسه عام 2008 كان احد داعمي المنتدى مثل غيره من المؤسسات المالية الكبرى ايضا المتورطة في المحنة التي يمر بها العالم مع شركات اخرى متهمة بانتهاك حقوق الانسان والبيئة.

الا ان المنتدى يرى انه «ملتقى تجتمع تحت سقفه كبار الشخصيات بهدف تنسيق التواصل بينها والالتفاف حول القواسم المشتركة في فرصة يقول المنتدى انها من الصعب ان تتكرر مثل تلاقي رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار مدراء الشركات والمؤسسات والنقابات وممثلي المجتمع المدني بكافة اطيافه ليس في (دافوس) فقط بل في مختلف فعالياته التي يجوب بها العالم».

في المقابل يرد المنتقدون على ذلك بان «مشاركة عدد محدود ومنتقى من منظمات المجتمع وممثلين عن الاديان الهامة في العالم لا يمثلون ثقلا داخل المنتدى بل ان حضورهم ما هو «الا لذر الرماد في العيون» اذ لا توجد شخصيات ذات ثقل تمثل الاديان الاكثر انتشارا في العالم كما لا تتمكن النقابات والمنظمات غير الحكومية الهامة والمتميزة من عرض وجهة نظرها بشكل كامل وان حدث فليس بشكل قوي بل على الهامش».

بينما يقول انصار المنتدى انه عالمي التوجه ويصدر عنه العديد من الدراسات والتقارير المتخصصة بشكل دوري فضلا عن تطوره الى منتديات اقليمية في الشرق الاوسط وأميركا اللاتينية والصين وافريقيا ليؤكد حرصه على التواصل بين قارات العالم سعيا الى تطبيق شعاره بالوصول الى عالم افضل، الا ان المنتقدين يرون في تلك التقارير «تحصيل حاصل» اذ تقدم الامم المتحدة عبر منظماتها المتخصصة تقارير اكثر مصداقية استنادا الى واقع لا تريد الشركات الخاصة الممولة للمنتدى رؤيته بل تريد تسويق مصالحها والتمهيد التدريجي لأهدافها المتمثلة في الليبرالية الاقتصادية والمستغلة عبر اعلام قوي يوظف ما يحدث في دافوس لخدمتها بدليل ان المنتدى لم يحقق بعد اربعين عاما هدفه بتحسين احوال العالم بل سارت احواله من سيئ الى أسوأ، حتى ان وصف بروفيسور شواب نفسه بانه «ناقد ثاقب للرأسمالية» لم يشفع له عند منتقديه اذ يطالبونه دوما باثبات ذلك عمليا وانتقاد الاخطاء التي اودت بالاقتصاد العالمي الى هاوية بدلا من اعطاء شعارات للمنتدى لا تعكس رغبة حقيقية في اثبات ان الرأسمالية المستغلة كانت السبب فيما وصل اليه اقتصاد العالم اليوم من ترد. بل ان المنتقدين يرون المنتدى ليس سوى سوق للكلمات والشعارات القوية مثل «القضاء على البطالة» و«النمو الاقتصادي» و«التعاون واستقرار الاسواق» و«الثقة في السياسة» و«الحفاظ على البيئة» لكن ايا من الشركات الراعية له قدمت شيئا مذكورا في هذا الصدد فتبقى تلك الشعارات مجرد كلمات لاثبات حسن النوايا تجاه القضايا الدولية ليس الا.

هجوم حاد على المنتدى لعدم تناوله القضايا التي تهم فقراء العالم

شنت باحثة اقتصادية هجوما حادا على منتدى داڤوس الاقتصادي العالمي لأنه لا يتناول القضايا التي تهم فقراء العالم، ولا يتطرق إلى الممارسات التجارية الظالمة وظروف العمل المتردية في الدول النامية.

وأشارت الباحثة رويا وولفرسون في مقال بمجلة تايم الأميركية إلى أن ما ينقص مداولات المنتدى الاقتصادي العالمي هي وجهة نظر الفقراء. وأضافت أن الممارسات التجارية الجائرة وظروف العمل الرديئة في البلدان النامية، وهي قضايا كانت تجد طريقها إلى المنتدى قبل عقد من الزمان، لم تعد تثار فيه قط.

وبدأ الحديث ينصب بدلا منها بشدة على محنة العامل الغربي ومعاشه التقاعدي المتضائل، ولعل ذلك يعزى بطبيعة الحال في جزء منه إلى أن الغالبية الساحقة من المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي يأتون من الدول الغنية التي بدأت تفقد تدريجيا مكانتها المتميزة في الاقتصاد الدولي.

وأحد الأسباب كذلك أن العولمة قدمت صنيعا طيبا لفقراء العالم، فهجرة الأعمال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية انتشلت الملايين من براثن الفقر. لكن الكاتبة تستدرك قائلة إن علل العولمة ولدت الريبة والاستياء في نفوس الناقمين، وتلك معضلة كبرى لأنها تقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تحتاجه رأسمالية الأسواق المفتوحة لكي تزدهر، على أن إحدى الخطوات اللازمة لتقريب الشقة تكمن في أن تبنى منتديات أكثر شمولا.

وقالت إن الحركة المناوئة للعولمة بعد أن فقدت الأمل بمنتدى داڤوس أقامت منبرها الخاص بها متمثلا في المنتدى الاجتماعي العالمي بمدينة بورتو أليغري بالبرازيل ليشكل ثقلا موازيا لمنتدى النخبة بداڤوس السويسرية.

«النقد الدولي» يخفض توقعاته للنمو العالمي إلى 3,5٪

مقر صندوق النقد الدولي

قال صندوق النقد الدولي إن استمرار الركود في منطقة اليورو وضعف الاقتصاد في اليابان سيؤثران سلبا على النمو الاقتصادي العالمي هذا العام، قبل أن يشهد انتعاشة في 2014 من المرجح أن تجعله يسجل أسرع وتيرة للنمو منذ 2010. وخفض الصندوق توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي هذا العام إلى 3,5٪ من 3,6٪ التي توقعها في أكتوبر، لكنه قال إنه يتوقع أن يتسارع النمو إلى 4,1٪ في 2014 إذا ترسخ التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو. وقال إن الاقتصاد العالمي سجل نموا بلغ 3,2٪ العام الماضي، وفي إشارة إلى منطقة اليورو، قال الصندوق إن المنطقة ستظل في ركود خلال عام 2013 مع انكماش اقتصاد المنطقة بنسبة 0,2٪.

وخفض خبراء الاقتصاد في الصندوق توقعاتهم بمقدار 0,4٪ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر التي تحدثت عن نمو بمعدل 0,2٪ للعام الجاري لمنطقة اليورو التي تعاني أزمة ديون خانقة، والتي سقطت في دائرة الركود العام الماضي. وقال الصندوق إنه يتعين على دول منطقة اليورو التي تتلقى برامج إنقاذ مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا، وأيضا الاقتصادات المتعثرة وبينها إسبانيا وإيطاليا، المضي قدما في الإصلاحات المالية والهيكلية على السواء. ولاحظ أن النشاط الاقتصادي في أطراف منطقة اليورو التي لا تزال تتعرض للانكماش «كان أخف من المتوقع، مع وجود مؤشرات على آثار أقوى لذلك الضعف على قلب منطقة اليورو»، وقال إنه يمكن توقع انتعاش منطقة اليورو من الركود الحالي في 2014 بمعدل يبلغ 1٪.

وأوضح الصندوق أن الاقتصادات الأضعف على محيط منطقة اليورو «يجب أن يتم دعمها من المركز» من خلال جدران حماية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب خطوات مستمرة نحو إقامة اتحاد مصرفي كامل واندماج على صعيد الموازنات. وتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل 2٪ ليتسارع إلى 3٪ في العام القادم، وأن تقود الاقتصادات الصاعدة والنامية النمو ليصل معدله فيها إلى 5,5٪ العام الحالي، مقابل 5,1٪ العام الماضي. وتوقع أن يظل نمو الاقتصاد الصيني عند حوالي 8٪، في حين يمكن لاقتصاد الهند تحقيق معدل نمو 5,9٪ هذا العام، مقارنة بـ 4,5٪ العام الماضي.

تحسن الثقة في اقتصاد منطقة اليورو خلال الشهر الجاري

برلين ـ د.ب.أ: أظهرت بيانات صدرت امس أن مؤشرا اقتصاديا رئيسيا عن منطقة اليورو سجل أعلى مستوى في عشرة أشهر خلال الشهر الجاري.

وقالت مجموعة ماركيت للأبحاث الاقتصادية ومقرها لندن إن المؤشر المجمع لمديري المشتريات في منطقة اليورو لقطاعي التصنيع والخدمات قفز إلى 48,2 نقطة في يناير مقابل 47,2 نقطة في الشهر السابق عليه. وكان محللون يتوقعون أن يرتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 47,5 نقطة هذا الشهر. ولايزال المؤشر دون مستوى 50 نقطة، ما يشير إلى وجود حالة من الانكماش الاقتصادي.

بريطانيا تفرض 250 ألف جنيه إسترليني غرامة على «سوني»

لندن ـ كونا: فرضت السلطات البريطانية غرامة مالية بقيمة 250 ألف جنيه إسترليني على شركة «سوني» اليابانية بسبب تعرض الأخيرة الى قرصنة أدت الى سرقة بيانات ملايين من مشتركيها في بريطانيا أوائل 2011.

واكد «مكتب مفوض المعلومات» في بيان له ان الخلل الفني الذي وقع في موقع شركة «سوني الأوروبية للترفيه» كان يمكن تفاديه لو قامت الشركة بتحديث أنظمة الحماية في موقعها الذي يضم ملايين من المشتركين من هواة ألعاب الڤيديو. وقال ان الشركة أخفقت في حماية بيانات مشتركيها بما فيها بيانات بطاقات الائتمان وعناوين الأشخاص، مضيفا ان «من يملك هذا الكم الهائل من البيانات يجب ان تكون قضية الأمن أولوية قصوى لديه». واستغرب البيان وقوع شركة كبيرة بحجم «سوني» في هذه «الهفوة» على الرغم من الخبرة والامكانيات الكبيرة التي تتمتع بها لاسيما في مجال البرمجيات والحماية الالكترونية.

وأشار الى ان غرامة 250 الف جنيه استرليني تعكس خطورة الخلل الذي وقعت فيه الشركة، مؤكدا ان القرصنة التي تعرض لها موقع «بلاي ستيشن» كانت أسوأ حادثة يتعامل معها مكتب مفوض المعلومات. وكانت الشركة اليابانية اعتذرت في مايو 2011 عن الحادثة وتعهدت بتشديد أنظمة الحماية على كل مواقعها منعا لتكرار نفس الخطأ الذي كلفها خسائر مالية كبيرة.

لماذا فشلت سياسات التحفيز الاقتصادي؟

الجزيرة نت: لقد ساهم معتقدان أساسيان في دفع السياسة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. الأول أن العالم يعاني من نقص في الطلب الكلي نسبة إلى العرض، والثاني أن الحوافز النقدية والمالية سوف تغلق هذه الفجوة.

ترى هل كان التشخيص سليما، لكن الخطأ كان في العلاج؟

إن الوصول إلى إجابة لهذا السؤال من شأنه أن يفسر لماذا لم نحقق سوى أقل القليل من التقدم حتى الآن في استعادة النمو إلى مستويات ما قبل الأزمة. وهو يشير أيضا إلى ضرورة إعادة التفكير في علاجاتنا.

وتشير المستويات العالية من البطالة غير الطوعية في مختلف الاقتصادات المتقدمة إلى أن الطلب متأخر عن الإمكانات الكامنة في العرض، وفي حين أن البطالة أعلى كثيرا في القطاعات التي كانت مزدهرة قبل الأزمة، مثل قطاع البناء في الولايات المتحدة، فإنها أكثر انتشارا في الإجمال، وهو ما يؤكد الرأي القائل بأن زيادة الطلب أمر ضروري لاستعادة التشغيل الكامل للعمالة.

استمرار ضعف الطلب

في البداية، لجأ صانعو القرار السياسي إلى الإنفاق الحكومي وأسعار الفائدة المنخفضة لتعزيز الطلب. ومع تزايد حجم الديون الحكومية وهبوط أسعار الفائدة الرسمية إلى الحضيض، ركزت البنوك المركزية على سياسة إبداعية على نحو متزايد لتعزيز الطلب. ورغم هذا ظل النمو بطيئا بشكل مؤلم، لكن لماذا؟

ماذا يحدث لو كانت المشكلة هي في افتراض أن كل الطلب ينشأ متساويا؟

نحن نعلم أن الطلب قبل الأزمة كان معززا بكميات هائلة من الاقتراض، وعندما يصبح الاقتراض أكثر سهولة، فإن واقع الحال يقول إنه ليس الأثرياء ـ الذين لا يتقيد إنفاقهم بدخولهم ـ هم الذين يزيدون من استهلاكهم، بل إن الزيادة تأتي من الأسر الأكثر فقرا والأكثر شبابا التي تفوق احتياجاتها وأحلامها دخولها. وقد تكون احتياجات هذه الأسر مختلفة عن احتياجات الأثرياء.

علاوة على ذلك، فإن السلع الأسهل شراء هي تلك التي يسهل استخدامها ضمانا كالمساكن والسيارات، وليس السلع القابلة للتلف، وارتفاع أسعار المساكن في بعض المناطق من شأنه أن يجعل اقتراض المزيد من المال أسهل، حتى من أجل الإنفاق على احتياجات يومية أخرى.

والفكرة هنا هي أن الطلب الذي تغذيه الاستدانة ينشأ من أسر معينة في مناطق معينة لسلع معينة. ورغم أن هذا يحفز طلبا أكثر عمومية إلا أنه ليس من غير المعقول أن نصدق أن قدرا كبيرا من الطلب المدفوع بالاستدانة يكون أكثر تركيزا. وبالتالي فمع نضوب معين الإقراض، تصبح الأسر المقترضة عاجزة عن الإنفاق، ويتغير الطلب على سلع معينة بشكل غير متناسب، خاصة في القطاعات التي كانت مزدهرة في وقت سابق.

وبطبيعة الحال، تنتشر التأثيرات عبر الاقتصاد، فمع انخفاض الطلب على السيارات، ينخفض الطلب أيضا على الصلب، وتسريح عمال الصلب. ولكن البطالة تكون أكثر وضوحا في قطاعات مثل البناء وصناعة السيارات، أو في المناطق حيث ارتفعت أسعار المساكن بسرعة بشكل خاص.

ومن السهل أن نرى لماذا قد يكون الحافز العام للطلب، مثل خفض الضرائب على المرتبات غير فعال في إعادة الاقتصاد إلى مستويات التشغيل الكامل للعمالة.

كما تختلف أنماط الإنفاق لدى الجميع ـ فالأسرة الأكبر سنا والأكثر ثراء تشتري مجوهرات من تيفاني وليس سيارة من جنرال موتورز. وحتى المقترضين السابقين من غير المرجح أن يستخدموا أموال التحفيز لشراء المزيد من المساكن ـ فقد تحطمت أحلامهم بصمود أسعار المساكن.

ولأن نمط الطلب الذي يمكن التعبير عنه تحول مع تغير القدرة على الوصول إلى الاقتراض، فإن الوتيرة التي يمكن للاقتصاد أن ينمو بها من دون تضخم قد تهبط أيضا. ومع وجود عدد كبير للغاية من عمال البناء وعدد قليل للغاية من صانعي المجوهرات، فإن زيادة الطلب قد تسفر عن ارتفاع أسعار المجوهرات وليس زيادة الناتج.

السماح للعرض بالتكيف مع الطلب

بعبارة أخرى، فإن الركود الذي يعقب أعواما من الازدهار المدفوع بالاستدانة يخلف من ورائه اقتصادا يعرض قدرا أعظم مما ينبغي من النوع الخطأ من السلع نسبة إلى الطلب المتغير.

وخلافا للركود الدوري العادي، حيث ينخفض الطلب في مختلف القطاعات ولا يتطلب التعافي سوى إعادة استئجار العمال المسرحين لاستئناف وظائفهم القديمة، فإن التعافي الاقتصادي في أعقاب ركود الإقراض يتطلب عادة انتقال العمال عبر الصناعات المختلفة وإلى مواقع جديدة.

وبالتالي فارق دقيق ولكنه مهم بين نظرتي إلى الطلب المدفوع بالاستدانة وتفسير أتباع جون مايناردكينز الجدد الذي يرى أن تقليص المديونية (الادخار من جانب المقترضين السابقين) أو أعباء الديون (عجز المقترضين المثقلين بالديون عن الإنفاق) مسؤول عن تباطؤ النمو في مرحلة ما بعد الأزمة، وكل من الرأيين يتقبل حقيقة مفادها أن المصدر الرئيسي لضعف الطلب الكلي يكمن في اختفاء الطلب من جانب المقترضين السابقين، لكن الحلول تختلف بين الرأيين.

الأموال الخليجية تمنح الجنيه المصري متنفساً.. حتى الآن

القاهرة ـ رويترز: يساعد دعم مالي خليجي الحكومة المصرية على شراء الوقت بينما تصارع لمنع عملتها من الانهيار إلا أن القاهرة قد لا يكون بوسعها تأجيل قرض صندوق النقد الدولي لفترة أطول. وكان من المتوقع ابرام اتفاق مع صندوق النقد بشأن قرض قيمته 4,8 مليارات دولار الشهر الماضي، لكن المحادثات تأجلت بسبب عدم الاستقرار السياسي في مصر. وأدى التأجيل لهبوط الجنيه المصري لمستويات قياسية. وفقد الجنيه ـ الذي بلغ سعره الرسمي بين البنوك يوم الثلاثاء 6,6350 جنيهات للدولار ـ نحو 7٪ من قيمته في أقل من شهر وتبلغ خسائره حاليا 12٪ منذ الانتفاضة على حكم حسني مبارك في مطلع 2011. لكن صورة العملة ايجابية من بعض النواحي وهي مفاجأة لبعض المستثمرين الذين توقعوا هبوطا فوضويا لسعر الصرف حينما بدأ الجنيه يتراجع في نهاية ديسمبر.

ولاتزال الضغوط النزولية مستمرة على الجنيه الذي من المعتقد على نطاق واسع أنه مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية، لكن البنك المركزي استطاع حتى الآن خفض قيمته بطريقة منظمة حيث تهبط العملة بنسبة يومية طفيفة تتقلص تدريجيا. ويقول محللون ان امدادات العملة الصعبة لم تنفد تماما من السوق بالرغم من خطوات السلطات للحد من انخفاض الاحتياطي الأجنبي مثل حظر السفر من وإلى البلاد بأكثر من عشرة آلاف دولار من العملة الأجنبية. وسعر الجنيه في شركات الصرافة المرخصة أقل منه في البنوك لكن الفارق ليس كبيرا. ولا يبدو أن هناك سوقا سوداء كبيرة للدولار برغم أنها كانت أساسية في حياة الشركات خلال الأزمة الاقتصادية التي شهدتها مصر قبل نحو عشر سنوات.

«توشيبا» و«جنرال إلكتريك» لتشكيل تحالف في مجال محطات الطاقة

طوكيو ـ د.ب.أ: تعتزم شركتا توشيبا كورب اليابانية وجنرال الكتريك الأميركية تشكيل تحالف لتطوير وبيع معدات توليد الطاقة بالوقود الكربوني والبدء في محادثات إقامة مشروع مشترك، وذلك حسبما أعلنت الشركتان امس. وقالت الشركتان في بيان إنه بموجب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه، «ستستكشف توشيبا وجنرال الكتريك سبل تشكيل مشروع مشترك استراتيجي لتطوير الجيل التالي من مشروعات محطات الطاقة التي تعمل بنظام الدورة المركبة مع مستويات أعلى من الكفاءة الحرارية».

وأضافت الشركتان أنهما تتعاونان في أنظمة التوربينات الغازية لتوليد الطاقة بنظام الدورة المركبة منذ عام 1982. ومن المتوقع أن تكون حصة الشركتين مناصفة بينهما في الوحدة التي قد يتم إطلاقها هذا العام على أقرب تقدير حسبما ذكرت صحيفة نيكي اليابانية الاقتصادية في وقت سابق دون الإشارة لأي مصادر.

تأتي الصفقة بعدما وافقت شركتا «ميتسوبيشي هيفي اندستريز» و«هيتاشي» في نوفمبر على دمج قطاعاتهما الخاصة بمعدات الطاقة.